

Distr.
GENERAL

UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن



S/23323
26 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وموجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر
لدى الأمم المتحدة

بناء على أمر من حكومتي ، يشرفني أن أوافيكم طي هذا بوشيقة تشمل بموقف الجزائر في أعقاب نشر تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/23299 ، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) .

وأرجو أن تتفضلوا بالعمل على نشر هذه الرسالة ومرفقها كوشيقة من وشائق مجلس الأمن .

(التوقيع) الدكتور مسعود آيت شعلال
السفير
الممثل الدائم

المرفق

أحاطت الجزائر علما بالتقرير الذي نشره الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية في إطار تنفيذ خطة الأمم المتحدة لإجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية .

إن الجزائر ، بصفتها الدولة التي عينتها الأمم المتحدة ، هي وجمهورية موريتانيا الإسلامية ، لمراقبة عملية تسوية مسألة الصحراء الغربية ، يهملها أن توضح فيما يلي موقفها من هذا التقرير :

أولا : في إطار مهمة المساعي الحميدة المشتركة بين الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام للأمم المتحدة ، بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبعد مناقشات مفرطة في طولها ، قبل طرفا النزاع ، وهما المملكة المغربية وجبهة بوليساريو ، رسميا مقترحات لتسوية هذه المسألة .

وفي القرار ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ، وافق مجلس الأمن على مضمون هذه المقترحات . وقد أكد مجلس الأمن ، عند اتخاذ القرار ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، صيغة هذه التسوية وحدد وسائل تنفيذها من خلال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية .

إن مجلس الأمن بذلك قد أكد بموجب سلطته خطة إجراء استفتاء بشأن تقرير مصير شعب الصحراء الغربية ، وهي خطة واضحة في أحكامها ودقيقة في جدولها الزمني للتنفيذ وتستند إلى سلطة الأمم المتحدة وهيبتها من حيث الالتزام بها وتنفيذها .

ومن الجدير بالذكر أنه ، في جميع مراحل وضع خطة التسوية ، كان يجري التشاور مع الطرفين بانتظام وكان الأمين العام للأمم المتحدة يلتزم موافقتهم الرسمية ويحمل عليها .

ثانيا : إن خطة السلام هذه ، التي حظيت من المجتمع الدولي بدعم عريض ، قد أضررت للأسف بسبب الصعاب والعقبات المتعددة التي اصطدمت بها سلطة الأمم المتحدة وموظفو بعثة الاستفتاء .

ثالثا : كان من الطبيعي أن تشير مثل هذه الحالة قلقا بالغا لدى الدول الاعضاء في الامم المتحدة ولدى الرأي العام الدولي . وكثيرا ما أحست الجزائر بهذا القلق ، وأعربت عنه خصوصا للامين العام للأمم المتحدة ولطرفي النزاع ولاعضاء مجلس الأمن ، ودعت الى القيام بعمل عاجل لإنقاذ عملية السلم في الصحراء الغربية .

ومما يؤسف له أن الحالة ظلت تتدهور وأدت الى الاستقالة المؤسفة للسيد م. جوهانز مانز ، الممثل الخاص للامين العام للصحراء الغربية .

رابعا : إن الطرفين ، بقبولهما اقتراحات السلم الواردة في عام ١٩٨٨ وقراري مجلس الأمن ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) ، يكونان قد علما أن تعداد عام ١٩٧٤ سيكون المرجع والاساس لتحديد الصحراويين الذين سيشاركون في استفتاء تقرير المصير وقبل ذلك صراحة .

إن إدخال عناصر جديدة لم يتفق عليها مع الطرفين يعد متنافيا مع نص وروح مختلف قرارات مجلس الأمن وقد يعيد طرح عملية تسوية النزاع في الصحراء الغربية بالشكل الذي صاغته به الامم المتحدة في المبدأ وقبلها به الطرفان ، ويمكن ترتيبا على ذلك أن يقوض نهائيا الجهود الكبيرة التي ظل المجتمع الدولي يبذلها طوال سنوات لإقرار السلام في المنطقة .

إن الجزائر ، إذ تسترشد بتمسكها بالمبادئ التي قامت عليها الامم المتحدة وإذ تحذوها رغبة قوية في إحلال السلام والاستقرار في المغرب العربي لما فيه خير جميع شعوبه وما يعزز وحدته ، قد قدمت عوننا مخلصا لعملية ايجاد حل سريع سلمي عادل ونهائي للنزاع في الصحراء الغربية . وفي هذا السياق لم تقصر في دعم مساعي الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية من أجل تسوية هذه المسألة ، كما أنها لم تبخل بدعمها لبعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في إطار الولاية المنوطة بها .

إن الميزة الكبرى لقراري مجلس الأمن ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) هي أنها استخلصا العبرة من نزاع مازال مستمرا منذ ١٦ عاما ، بدعم خطة للتسوية وافق عليها طرفا النزاع اللذان لا يمكن بدون تعاونهما التفكير في أي حل حقيقي .

ولذلك فإن الجزائر مقتنعة بأن مجلس الأمن سيتمكن من الحفاظ على فرص التوصل الى حل سريع سلمي عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية ينشده المجتمع الدولي قاطبة وشعوب المغرب العربي بوجه خاص .
